

الضغوط الشعبية تجبر الأردن على زيادة الأجور

عمان تحاول تخفيف احتقان الشارع بتعزيز الحماية الاجتماعية



محاولات لامتصاص صدمة غلاء المعيشة

ما يمثل 44 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. ويعاني البلد، الذي يستورد أكثر من 90 بالمئة من الحاجيات الطاقية من الخارج، ظروفًا اقتصادية صعبة وديونًا، كما أنه تأثر كثيرًا بالأزمات المستمرة في كل من العراق وسوريا ولاسيما أزمة اللاجئين. ويؤكد خبراء أن حدة التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني منذ مطلع العام الماضي لم تتراجع حتى اليوم، وهو ما يندرج بالزائد من المتاعب خلال الفترة المقبلة في بلد يعتمد على المساعدات الدولية بشكل كبير.

في بلد تضرر جراء اضطرابات إقليمية. وقال وزير المالية محمد العسوس في وقت سابق "أملنا أن ترفع الإجراءات المتخذة النمو وترفع الإيرادات وتحرك عجلة الاقتصاد". ودخلت الحكومة معركة شاقة لتحريك الاقتصاد المعترع عبر إقرار حزمة من الحوافز الشهر الماضي، لتشجيع القطاعات الحيوية على النمو، يرى الكثير من المختصين أنها غير كافية. وتكشف الأردن الأسبوع الماضي عن نوايا لاقتران من المؤسسات المالية الدولية مرة أخرى، وذلك في إطار

وأضافوا أن الأردن يريد أن يركز البرنامج الجديد على زيادة النمو الذي ظل راكدا حول اثنين بالمئة خلال السنوات العشر الماضية، وخضف بطالة قياسية ارتفعت بشكل حاد في العامين الماضيين لتصل إلى 19 بالمئة. ويعتقد البعض أن الأردن سيقاوم أي مسعى من صندوق النقد لتبني المزيد من إجراءات التقشف، التي تخاطر بزيادة عدم الاستقرار واضطرابات أهلية. وتأمل الحكومة في تعويض الزيادة في فاتورة الأجور من خلال زيادة الإيرادات عبر إنعاش النشاط الاقتصادي

اضطر الأردن إلى مراعاة قسوة التضخم على موظفي الدولة والمتقاعدين بزيادة رواتبهم اعتبارًا من بداية العام المقبل، في خطوة يمكن أن تفاقم الاختلالات الكبيرة في التوازنات المالية، لكنها يمكن أن تخفف التذمر الشعبي من الظروف الاقتصادية الصعبة، التي تعيشها البلاد منذ سنوات.

عمان - رضخت الحكومة الأردنية لحقائق الأمر الواقع وقررت زيادة رواتب مئات الآلاف من الموظفين في القطاع العام والمتقاعدين في بند الأجور بالموازنة الجديدة، التي ستكون تحت ضغوط مالية شديدة. وتأتي الخطوة بينما يتزايد الدين العام بشكل مطرد، لكن الحكومة ترى أنها ضرورية لامتصاص أي احتقان اجتماعي قد ينفجر في وجهها. وكشف رئيس الوزراء عمر الرزاز الخميس الماضي أن الحكومة اتخذت هذا القرار، الذي يشمل قرابة 700 ألف من العاملين والمتقاعدين المدنيين والعسكريين. وقال الرزاز أمام حشد من المسؤولين والشخصيات البارزة إن "الوضع الاقتصادي والظروف الاستثنائية التي مر بها الأردن والمنطقة يتطلبان تحسين المستوى المعيشي للمواطنين".

700

مليون دولار، حجم الفاتورة الإضافية، التي ستخصص ببند الأجور في موازنة العام المقبل

وساهم الإنفاق الجامع في ارتفاع الدين العام إلى 40 مليار دولار، وهو ما يعادل 94 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يكافح الأردن لكبحه بموجب برنامج لصندوق النقد مدته ثلاث سنوات انتهى هذا العام. وستعطي أحدث زيادة في الأجور، التي تبدأ العام المقبل، العاملين في الدولة بمختلف فئاتهم زيادات في الرواتب تتراوح بين 15 و20 بالمئة إلى جانب زيادات كبيرة أخرى للمتقاعدين والموظفين في الجهاز الحكومي. وستضيف ما لا يقل عن نصف مليار دينار (700 مليون دولار) إلى الرواتب ومعاشات التقاعد، التي تستهلك بالفعل أغلب الإنفاق الحكومي في مشروع موازنة 2020 البالغ حجمه 9.8 مليار دينار (14 مليار دولار). ويقول مسؤولون إن شبح زيادة الإنفاق يقلق بالفعل بعثة صندوق النقد التي زارت الأردن في نوفمبر الماضي، وستعود إليه في يناير المقبل لإجراء محادثات بشأن برنامج إصلاح.

ولا تغيب عن ذهن الحكومة، التي تقول إنها لن تلجأ إلى ضرائب جديدة، الاحتجاجات في دول مجاورة، مثل لبنان والعراق، خلال الأشهر الماضية على خلفية تدهور مستويات المعيشة وانتشار الفساد. وأثارت زيادات ضريبية يطالب بها صندوق النقد الدولي تحركات احتجاجية اعتبرها البعض من أكبر المظاهرات منذ سنوات واطاحت بالحكومة السابقة التي كان يرأسها هاني الملقى. ويلقى اقتصاديون باللوم على السلطات، التي قامت بذلك الإجراء ما

تنازلات صينية لاستدراج واشنطن إلى إبرام اتفاق تجاري

لتنقل من 12 بالمئة إلى 72 بالمئة في سبتمبر الماضي. لكن حيوانات المزارع الصينية مصابة بحمى الخنازير الإفريقية التي أدت منذ عام إلى مضاعفة سعر لحوم الخنزير الأكثر استهلاكًا في الصين. وكانت الرسوم على الصويا بنسبة 3 بالمئة وأصبحت بنسبة 33 بالمئة خلال أكثر بقليل من عام واحد. والصين هي أول مستهلك للصويا في العالم وتستخدم فيها بشكل أساسي كعلف.

بكين - قدمت الصين الجمعة تنازلات بغية استدراج الولايات المتحدة إلى إبرام اتفاق طال انتظاره لنزع فتيل حرب تجارية بين أقوى قوتين اقتصاديتين في العالم. وأعلنت بكين إعفاء بعض المنتجات الأميركية المستوردة مثل الصويا ولحوم الخنزير من الرسوم الجمركية، في مؤشر على تهدئة التوترات التجارية بينها وبين واشنطن. وتأتي الخطوة وسط تهديد أميركي بفرض رسوم جمركية بنسبة 15 بالمئة على 160 مليار دولار من الواردات الصينية منتصف الشهر الجاري، حال عدم توقيع المرحلة الأولى من الاتفاق التجاري بين البلدين.

بكين تضغط لنزع أسلحة الرسوم الجمركية بإلغاء الزيادات التي فرضت العام الماضي ضمن الاتفاق الأولي مع واشنطن

ولجات الصين في الأشهر الأخيرة إلى مزودين آخرين مثل البرازيل لتعويض وارداتها من الولايات المتحدة، وتضغط بكين لنزع أسلحة الرسوم الجمركية بإلغاء الزيادات التي فرضت منذ العام الماضي في إطار الحرب التجارية في المرحلة الأولى من اتفاق تجاري بين البلدين. وهناك مفاوضات بين البلدين للتوصل إلى اتفاق "المرحلة واحد" أو اتفاق أولي لتهدئة حرب تجارية مستمرة منذ 17 شهرًا أربكت الأسواق المالية وعطلت سلاسل الإمدادات وألقت بظلالها على النمو الاقتصادي العالمي.

وقالت وزارة المالية في بيان إن الإدارة الصينية، ومن دون انتظار اتفاق من هذا النوع، "تقدم على إعفاء بعض واردات الصويا ولحوم الخنزير والمنتجات الأساسية بناء على طلب الشركات". وأضافت أن شركات صينية سبق أن "استوردت بشكل مستقل كميات من الولايات المتحدة"، من دون إعطاء المزيد من التفاصيل. ومنذ بدء المواجهة التجارية العام الماضي، زادت بكين ثلاث مرات الرسوم الجمركية على لحوم الخنزير الأميركي،

ويعد معهد الإحصاء التركي من مؤسسات الدولة الراسخة، وكان من أول المؤسسات التي حققت توافقًا بين المعايير التي يتبعها الاتحاد الأوروبي بعد بداية مباحثات الانضمام إلى عضوية الاتحاد في عام 2005. لكن غورسل يرى أن المعهد "لا يدافع عن نفسه بشكل مؤثر وأنه ضعيف للغاية في التواصل مع الرأي العام".



جildem أتاباي شانلي

تضخم أسعار الغذاء يزيد على ضعف تضخم أسعار المستهلكين

وتستخدم وسائل الإعلام المؤيدة للحكومة مفاهيم غريبة لوصف التطورات الاقتصادية، مثل استخدام مصطلح "تحديث الأسعار" بدلًا من رفع الأسعار، أو عرض المؤشرات الاقتصادية الأكثر إيجابية دون غيرها. ومع ذلك، فإن مسح متروبول يظهر تساوي نسبة من يصدقون بيانات معهد الإحصاء التركي مع نسبة من لا يصدقونها. وينتقد غورغولو الصحافة التركية لعدم تعاملها بشكل جيد مع البيانات التي فيها أرقام. ويضيف أن "مهمة تفسير الأرقام الاقتصادية ظلت لسنوات تتركز لكتاب المقالات في الصحف الكبرى". وأشار إلى أن معظم هؤلاء الكتاب تم إقصاؤهم بشكل شبه كامل عن المشهد الإعلامي "وأصبح من المستحيل القول بأن المجتمع يحصل على ما يكفي من المعلومات".

أسعار الأسواق تكشف زيف بيانات التضخم التركية

التضخم في ظل جهل الناس بطريقة حساب مؤشر الأسعار، الذي يستند إلى السلة الاستهلاكية للأسر المتوسطة. وتقول الخبيرة الاقتصادية جلدم أتاباي شانلي، الكاتبة في موقع أحوال تركية، إن تضخم أسعار الغذاء يزيد على ضعف تضخم أسعار المستهلكين الأساسي، بينما تصل زيادة أسعار الإيجارات إلى 20 بالمئة في حين حصل العمال والموظفون على زيادات أجور تقل عن متوسط معدل التضخم. وأكدت أنهم يعتقدون أن الحكومة تتلاعب بالأرقام.

ويرى سيف الدين غورسل، مدير مركز جامعة بهيشتير للبحوث الاقتصادية والاجتماعية في إسطنبول، أن الناس ينتظرون انخفاض الأسعار عندما تراجع معدلات التضخم. ويتشككون في مصداقية البيانات الرسمية عندما يلاحظون زيادة الأسعار في السوق. أما غوفنتورك غورغولو، الأكاديمي في جامعة بيلجي، فيؤكد وجود "انطباع بأن أهداف الحكومة لا تتوضع وفقًا للبيانات، بل تفضل البيانات وفقًا لأهداف الموضوع".

مثل هذه التصورات هي نتيجة للسياسة الاقتصادية المثيرة للريبة، التي تنتهجها الحكومة، مثل قرار الرئيس رجب طيب أردوغان المفاجئ بإقالة محافظ البنك المركزي في يوليو بسبب رفض الأخير خفض أسعار الفائدة. وتقول المعارضة إن مسؤولي معهد الإحصاء يبلغون سلاسل المتاجر التابعة للحكومة بمواعيد زيارات جمع البيانات مقدما، لكي تقوم بخفض أسعارها مؤقتًا.

وتهدد أي برنامج اقتصادي تضعه الحكومة، لأن الناس يتخذون قراراتهم بناء عليها. ويتفاقم انعدام الثقة في البيانات الرسمية بين المواطنين والسياسيين. وقال محمد بركار أوغلو، النائب عن حزب الشعب الجمهوري المعارض، الأسبوع الماضي إن أعضاء في الحزب الحاكم أيضا يسخرون من الأرقام المعلنة. وقال صاحب متجر في إسطنبول إن "التضخم يبلغ نحو ألف بالمئة لكنت إذا تحدثت عن الأرقام الحقيقية فمن المؤكد أنك ستذهب إلى السجن". وأكد تاجر آخر أن التضخم يزيد على 15 المئة وأن السلطات "لا تعلن الحقيقة". ويتشكك الأتراك أيضا في بيانات التضخم منذ العقد الأول من الألفية، عندما اتبعت تركيا للمرة الأولى سياسة صارمة لخفض معدلات

هايلبي أكاى كاتبة في موقع أحوال تركية

عندما أعلن معهد الإحصاء التركي أحدث بيانات التضخم، نشر موقع تسابوتونغ الساخر، صورة معدلة، تظهر عشرات الأشخاص خارج مكاتب المعهد وتحتهن تعليقات "الزوار يتوافدون على مبنى معهد الإحصاء، المكان الوحيد في تركيا، الذي يبلغ معدل التضخم فيه 8 بالمئة". وأظهر مسح أجرته مؤسسة متروبول لاستطلاعات الرأي مؤخرا ارتفاع عدد من لا يثقون في بيانات التضخم إلى 40 بالمئة بعد أن قال معهد الإحصاء إن التضخم تراجع إلى 8.6 بالمئة في أكتوبر من 9.3 بالمئة في سبتمبر. وأكد المحلل المالي أتيليا شيبيلادا أن تلك البيانات تدق ناقوس الخطر



الاكتفاء بمراقبة تحرك الأسعار